

ملخص

الوضع القانوني للحدود البحرية لدولة قطر

إعداد

حمد عبدالكريم الابراهيم

المشرف

د. سارة محمود عبدالله العراسي

جامعة الزيتونة الأردنية، 2021

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الوضع القانوني للحدود البحرية لدولة قطر، وتحديدًا النزاع الحدودي البحري بين دولة قطر ومملكة البحرين، وجذوره التاريخية والقانونية، إضافة إلى مناقشة دور مبادئ القانون الدولي والقضاء الدولي ممثلًا بمحكمة العدل الدولية، في إنهاء هذا النزاع الحدودي. ولغايات تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال وصف مفهوم النزاع البحري وترسيم الحدود البحرية وتطور هذه المفاهيم خلال المنازعات المتعاقبة والمحاولات المستمرة لوضع قواعد قانونية دولية حاکمة ومنظمة لها، إضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية في القضايا والمنازعات المتعلقة بالحدود البحرية لدولة قطر وغيرها من المنازعات المشابهة لها، وأهم المراحل التي مرت بها. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها أن إحالة قضية النزاع الحدودي البحري بين كل من دولة قطر، ومملكة البحرين إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيها، وتعيين حدودهما البحرية محل الخلاف،

تعتبر من أبرز التطورات التي حصلت على الوضع القانوني للحدود البحرية القطرية، فقد كان لمبادئ القانون الدولي في مجال الحدود البحرية وقرارات محكمة العدل الدولية الدور البارز في تحديد الوضع القانوني للحدود البحرية لدولة قطر وإنهاء النزاع الحدودي البحري بينها وبين مملكة البحرين. وقد أوصت الدراسة بإنشاء محكمة عربية متخصصة في تسوية منازعات الحدود البحرية بين الدول العربية، تتبع لجامعة الدول العربية، وذلك لكي تعرض عليها المنازعات التي تنشأ بين الدول العربية والمتعلقة بتعيين حدودها البحرية، بدلاً من عرض هذه المنازعات على المحاكم الدولية.

الكلمات المفتاحية: الوضع القانوني، الحدود البحرية، دولة قطر.